

المفاهيم الاخرى ذات الصلة:

العبء الضريبي :

ان لفرض الضرائب اثار عدة ، اذ ان فرض الضرائب ينتج عنه اثار على استخدامات الموارد الاقتصادية و على الانتاج و على توزيع الدخل ، وقد اعتبر النوعين الاول و الثاني من الاثار اثارا اقتصادية للضرائب ، بينما عد النوع الثالث هو العبء الضريبي .

عليه فان العبء الضريبي يمثل نسبة الايرادات الضريبية الفعلية الى الناتج المحلي فهو يؤثر على توزيع الدخل ، لذا افردت دراسات عديدة بين حامل العبء القانوني للضريبة و بين حامل العبء الضريبي الفعلي .

الطاقة الضريبية :

هناك مدى يتحمله الاقتصاد القومي من الضرائب ضمن الحدود الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و ان اي تجاوز لهذه الحدود يمكن ان يؤدي الى اثار تنعكس سلبا على النشاط الاقتصادي لهذا وجب ان يكون هناك عدد من المقاييس التي يمكن من خلالها تاثير المستوى الامثل لما يتحمله الاقتصاد من ضرائب و كذلك تقويم فعالية النظام الضريبي و من اهم تلك المقاييس هو ما يسمى بالطاقة الضريبية ، وهي من المواضيع القديمة في ادبيات المالية العامة و التي تمكن صاحب القرار من التعرف على اراء المستقبل الضريبي و مدى قدرته على توفير الموارد المالية لدعم عملية التنمية الاقتصادية .

اذا يرى البعض بان الطاقة الضريبية تمثل الحد الاقصى من الضرائب الذي يمكن للدولة جبايته دون الاضرار بمستوى معيشة الافراد بالطاقة الانتاجية الكلية الا ان هذا الاتجاه يؤشر مشكلة الحد الاقصى من الضرائب الذي يتحمله الاقتصاد و امكانية تحديده .

اما ( لا كالدور ) فقد عرف الطاقة الضريبية على انها الباقي من الفائض الاقتصادي بعد استبعاد ما يخصص منه للاستثمار او انها تمثل المبالغ المخصصة لدفع الضرائب زائدا" ما يوجه نحو الانفاق الاستهلاكي

غير الضروري ، الا انه من الصعب تحديد ما هية تلك الحاجات غير الضرورية و التي تختلف بين مجتمع واخر .

و هناك من يرى في الطاقة الضريبية على انها اقصى قدر ممكن من اليرادات يمكن الحصول عليها بواسطة الضرائب في حدود وحجم و تركيب الدخل القومي بالقياس الى حجم الانفاق الحكومي وبالمقارنة مع امكانية و تكاليف وسائل التمويل الاخرى مع مراعاة الحدود الاقتصادية والمالية و الاعتبارات النفسية عند دافعي الضرائب ، وهي ليست مقدارا ثابتا وانما هي حاصل تفاعل ظروف و عوامل اقتصادية مالية عديدة .

و مما تقدم نتوصل الى وجود علاقة وثيقة بين الطاقة الضريبية و دالتها اليرادات الضريبية و بين الانفاق العام ، فكلما زاد الانفاق العام كلما زادت حاجة الدولة الى ايرادات جديدة ، و هذه الزيادة تتم تغطيتها و اضافة مصادر التمويل الاخرى برفع سعر الضريبة او استحداث ضرائب جديدة بشرط تحمل الدخل القومي التضحيات الجديدة . وهناك عدة طرق لقياس الطاقة الضريبية و التي يمكن التحكم بواسطتها على توازنها بمدى تساوي الضرائب المتحققة و الضرائب الممكنة بقسمة الاولى على الثانية ، وان ابتعاد خارج القسمة نزولا او صعودا يبين مقدار عدم التوازن

**الجهد الضريبي :** و هو احد المقاييس التي يمكن من خلالها معرفة امكانية فرض ضرائب جديدة من عدمه ، ويمكن استخراجه من قسمة العبء الضريبي على الطاقة الضريبية فاذا كان الناتج اكبر من الواحد الصحيح فان الضرائب المستحصلة اكبر من الطاقة الضريبية ، و اذا كان الناتج اقل من الواحد الصحيح فان هذا يشير الى وجود امكانية غير مستقلة من الطاقة الضريبية و يمكن على هذا الاساس تعديل الهيكل الضريبي اي فرض انواع جديدة من الضرائب لغرض استغلال ما هو غير مستغل من الطاقة الضريبية .

**المرونة الضريبية ( المرونة الداخلية للضرائب ) :** وهي مقياس اخر من مقاييس المالية العامة الذي يقيس تغيرات اليراد الضريبي عند النمو الاقتصادي مع ما يرافقها من تغيرات في التشريعات الضريبية التي تنفذها الحكومة ، فكلما كان هذا المقياس يؤشر التغير في اليرادات الضريبية يزيد على التغير في الناتج المحلي بمعنى ان عبء الضرائب قد زاد على افراد المجتمع و العكس صحيح .

**الوعاء الضريبي** : يعرف الوعاء الضريبي بأنه المادة او المال او الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توفر العنصر الزمني لهذا الوعاء ( فقد تفرض الضريبة سنويا ، او عند حصول الحدث ) حسب الانظمة المحددة لذلك وعلى هذا الاساس يمكن ان تفرض الضريبة على الدخل او على راس المال او الدخل و راس المال معا او الافراد فيما لو فرضت على الافراد مباشرة بغض النظر عن دخولهم او ثروتهم ، و من المعلوم ان الوعاء الضريبي يتاثر بالنظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي السائد في المجتمع ، فمثلا في النظام الاشتراكي نجد هدفة تقليل التفاوت بين الطبقات مما يؤدي الى فرض ضرائب على الثروات المتراكمة اكثر من الضرائب على الدخل الناتجة من العمل ، بينما في المجتمعات الرأسمالية نجد العكس اذا ان الدخل الناتجة من العمل هي المجال الاوسع لفرض الضرائب ، كما ان درجة التطور و النمو الاقتصادي تحدد بلا شك نوعية الوعاء الخاضع للضريبة ففي المجتمعات الزراعية نجد ان الوعاء قد يكون على الانتاج الزراعي مباشرة او اللجوء الى الضرائب غير المباشرة لسهولة فرضها ، بينما في الدول المتقدمة ( الصناعية ) نجد الاعتماد على الضرائب المباشرة المفروضة في العادة على دخول الافراد من العمل والارباح المتحققة .

و من اهم المشكلات التي تواجه تحديد الوعاء الضريبي هي :

1- تحديد كيفية تقدير الوعاء الضريبي و عناصره و مقداره .

2- تحديد كم سيتحمل العبء الضريبي .

### الازدواج الضريبي

ويقصد به خضوع نفس المكلف اكثر من مرة واحدة لنفس الضريبة وعلى نفس الوعاء وعن نفس المدة

### شروط الازدواج الضريبي

ا. خضوع نفس المكلف للضريبة: مثل خضوع شخص عراقي دخله للضريبة في عمان مرة وخضوع نفس الدخل للضريبة في العراق مرة اخرى.

ب. ان تكون الضريبة المفروضة من نفس النوع: كما في مثالنا السابق فهي ضريبة على الدخل في كلتا الحالتين.

ج. ان يكون الوعاء الخاضع للضريبة واحدا كأن تفرض ضريبة على ربح شركة ثم تفرض ضريبة مرة ثانية على نفس الارباح بعد توزيعها على المساهمين في تلك الشركة

د. ان تكون الضريبة مفروضة عن نفس المدة كأن تفرض ضريبة كما في المثال السابق عن فترة زمنية واحدة اي

تفرض ضريبة ارباح شركة عن سنة 1996 وعن تلك الارباح بعد توزيعها للمساهمين عن نفس السنة 1996

## انواع الازدواج الضريبي

يقسم الازدواج الضريبي الى نوعين هما:

### 1- الازدواج الداخلي:

ينشا الازدواج الداخلي في اغلب الاحيان عندما تهدف الدولة الى الحصول على موارد اضافية ويكون من خلال حالات عدة:-

أ. ازدواج الضرائب في الدول التي تتبع التنظيم السياسي الفدرالي مثل ضرائب تفرضها الحكومة المركزية وضرائب تفرضها الحكومة المحلية ويتحملها نفس المكلف والهدف من هذا الازدواج الحصول على موارد لكل من الحكومتين  
ب. ازدواج الضرائب عن طريق اخضاع الدخول التي سبق اخضاعها للضريبة النوعية الى ضريبة موحدة ( الضريبة على اليراد العام ) كما في مصر .

ج- في حالة خضوع الوعاء الضريبي نفسه الى ضريبتين من نفس النوع كما في ضريبة العقار في السابق اذا كان يراد العقار يخضع الى ضريبه أساسيه وأخرى اضافيه احدهما 10% ( سعر نسبي ) والاخرى بسعر يبدأ من 5 % لغاية 25 % ( سعر تصاعدي ) وقد تم الغاء ضريبة العقار الاضافيه في عام 2004 لتلافي هذا النوع من الازدواج الضريبي .

### 2- الازدواج الخارجي :-

ينشأ هذا النوع من الازدواج الضريبي عندما يتحمل الشخص الضريبة نفسها أكثر من مرة بسبب عمله او وجود ماله في بلد غير موطنه او غير البلد الذي يحمل جنسيته ، مثل خضوع ارباح الشركات الاجنبية في العراق الى ضريبة الدخل العراقية في الوقت الذي تخضع فيها تلك الارباح مرة ثانية الى ضريبة الدخل في الدول التي تنتمي اليها هذه الشركات .

## التهرب الضريبي

وهي ظاهرة لجوء الفرد الى استعمال الغش والاحتيال للتخلص من الضريبة او تقليل مبلغها ويجري ذلك اما بمحاولة انكار وجود وعاء الضريبة او الافصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء الضريبي او المبالغة في المصاريف لتقليل الدخل الخاضع للضريبة ، ولهذا الظاهرة اسباب عديدة نذكر منها :-

### 1- ارتفاع سعر الضريبة .

2- سياسة الدولة الانفاقية غير الرشيدة اي انفاق الاموال في مجالات لا تعود بمنفعة كبيرة للمواطنين .

3- الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد فأن التهرب ينخفض في الرفاه ويزداد في اوقات الازمات المالية .

4- الوعي الضريبي للمجتمع .

5- عقوبات التهرب الضريبي والتساهل مع المتهربين فمن أمن العقاب أساء التصرف.

### التخطيط الضريبي ( التجنب الضريبي )

وهو ظاهرة امتناع المكلف عن دفع الضريبة كلياً او جزئياً او الامتناع عن النشاط الذي يؤدي الى خضوعه الى الضريبة او الاستفادة من الثغرات القانونية في قوانين الضرائب كأن يلجأ الافراد لهبة اموالهم الى ابنائهم او زوجاتهم بغية التخلص من ضريبة التركات، وهذا ما يطلق عليه بعض الكتاب بالتهرب المشروع او التجنب الضريبي او التخطيط الضريبي ، وهو التخطيط المسبق لمعرفة تأثير الضريبة في مختلف الفعاليات لغرض تجنبها او التقليل منها .

